

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٠٣

الأربعاء، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان السيد شريفوف
	الأرجنتين السيد ستانكانيني
	أستراليا السيد لمب
	الاتحاد الروسي السيدة تاراتوخينا
	باكستان السيد صديق
	توغو السيدة بالي
	جمهورية كوريا السيد لي كيونغ شول
	رواندا السيدة نزيما
	الصين السيد تشي جيفينغ
	غواتيمالا السيدة بولانيوس بيريس
	فرنسا السيد كابوا
	لكسمبرغ السيد فليس
	المغرب السيدة بوحميدي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جويتز

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

حماية الصحفيين

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة
لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2013/393)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوغندا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أجرى الصحفي السويسري باتريك فاليليان مقابلة معي في الآونة الأخيرة. ما كان يمكن للمقابلة أن تجرى لولا أن الصحفي محظوظ للغاية. في الواقع، لقد نجحنا بأعجوبة من حادثة في حمص في العام الماضي. إذا صدق أحد روايته، فالحادثة ليست سوى فخ. غير أن صديقه الفرنسي غيل جاك قتل في الحادثة نفسها.

ليس هذا سوى مثال واحد من كثير يبين أن الصحفيين في أنحاء العالم يواجهون التهديدات والاعتداءات والاختطاف والاختفاء بل والقتل. ولوحظ في السنوات القليلة الماضية أن هناك زيادة على نطاق العالم في قتل وسجن الصحفيين.

وتذكر سويسرا بأن الصحفيين العاملين في بعثات مهنية محفوفة بالمخاطر في مناطق النزاع المسلح من المدنيين، وينبغي عدم استهدافهم إلا إذا كانوا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال القتالية. ونشير أيضا إلى القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي يدعو الدول إلى منع الهجمات على الصحفيين ويشدد على أهمية الصكوك القانونية المتعلقة بالحماية مثل البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف.

يمكن اعتبار الإفلات من العقاب، وهو غالبا نتيجة الأثر السياسي لعمل الصحفيين، أحد الأسباب الرئيسية للاعتداءات

المكررة عليهم. لا يمكن أن يكون الإعلام حرا إذا استهدف الصحفيون عن عمد أو إذا أفلت من يهاجمهم من العقاب.

لهذا السبب أشكر الولايات المتحدة على تنظيم مناقشة اليوم. دون حرية الرأي والتعبير لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية أو حكم رشيد. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على معلومات موثوقة ومستقلة، أثناء الصراعات المسلحة، ضروري كي يضطلع المجتمع الدولي بدوره. يمكن أن يقدم عمل الصحفيين، على سبيل المثال، إسهاما هاما في جمع المعلومات عن انتهاكات القانون الدولي. وبهذه الطريقة، يضطلع ممثلو وسائل الإعلام بدور لا يستهان به في منع هذه الانتهاكات والمشاركة في مكافحة إفلات مرتكبيها من العقاب.

وطالما استمر تعرض الصحفيين للمضايقات أو القتل بسبب عملهم، ستظل حرية الإعلام مجرد وعد خاو. ليس للصحفيين الحق في الحماية فحسب، بل يجب التحقيق على الفور بشكل محايد وفعال في أعمال العنف التي ترتكب ضدهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تهنئي للولايات المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

يرحب وفدي بحسن توقيت عقد مناقشة اليوم المفتوحة. نشعر بالانزعاج الشديد لأن عام ٢٠١٢ وحده شهد قتل ١٢١ صحفيا وتعرض المئات للسجن والاستهداف. في الواقع، فقدت ماليزيا أيضا صحفي في الصومال في العام الماضي. نحن نشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير التي أفادت باستهداف وقتل الصحفيين أثناء تغطية الأحداث في غزة خلال الهجمات الإسرائيلية في إطار عملية دعامة الدفاع في تشرين الثاني/

لعام ٢٠١٢، التي أعدها اليونسكو. ونشعر بالانزعاج من النتائج التي تفيد بأن هناك تصاعدا في القتل المستهدف للصحفيين في جميع أنحاء العالم. نحن ندين أعمال العنف التي أودت بحياة ٣٧٢ صحفيا بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. مرة أخرى، نعتقد ماليزيا أنه يجب إنهاء الإفلات من العقاب، وأن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، يجب أن تتوقف. ويوافق وفدي على أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في مكافحة الإفلات من العقاب، على النحو المبين في خطة العمل. وتشمل هذه التدابير تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في الميدان في معالجة مسألة سلامة الصحفيين.

ويمكن أن يضطلع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور هام في تحسين حماية الصحفيين. اعتدنا الآن على البث المرئي الحي عبر الربط الساتلي من مناطق الصراع الذي ينقل لنا آخر المستجدات في جميع أنحاء العالم. يمكن أن تعزز التكنولوجيا ذاتها إلى حد كبير سلامة وأمن الصحفيين عن طريق السماح لهم بالإبلاغ عن الحالة في الميدان دون الاقتراب بالفعل من منطقة الصراع.

لا تعترض ماليزيا أو تشكك في الدور المهم للصحفيين في نشر المعلومات في النزاعات المسلحة. تتطلب حماية الصحفيين مشاركة الدول وصناعة وسائط الإعلام وتحسين الفهم لدور الصحفي. الصحفيون أداة حيوية لدعم التقدم الاقتصادي، وتطوير الوعي السياسي والنمو الفكري للمجتمعات. ندعو الدول الأعضاء إلى التقيد بأعلى معايير الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل حماية الصحفيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم وتهنئة بلدكم، سيدي

نوفمبر ٢٠١٢، على النحو المبين في الشهادة المقدمة مؤخرا إلى اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في حقوق الإنسان للفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وأبلغ في عام ٢٠١٢ عن حدوث ١٤٧ انتهاكا ضد الصحفيين.

الصحفيون مدنيون ويجب حمايتهم في أوقات الصراع، وفقا للقانون الدولي. ويوافق وفدي أيضا على أنه يجب محاسبة مرتكبي العنف ضد الصحفيين في حالات النزاع، من قبيل الاختطاف والتعذيب والقتل، وتقديمهم إلى العدالة. لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لأي سبب.

ومع التسليم بضرورة تعزيز حماية الصحفيين، علينا أن نقر أيضا بأن الصحفيين فريدون. وينبع هذا الطابع الفريد من طبيعة عملهم، وهي الإبلاغ عن حالة معينة. وفي أغلب الأحيان، كلما ازدادت المخاطر، كلما ازداد الطلب على ما يقدمه الصحفي من تقارير بشأن ما يحدث على أرض الواقع. وبصفة عامة، يمكننا أن نقول إن عمل الصحفي غالبا ما يضعه في حالات محفوفة بالمخاطر. كلما زاد الخطر الذي يواجهه أو تواجهه، كلما يفترض أن روايته تكتسب مزيدا من المصداقية. ولهذا السبب، تشكل حماية الصحفيين تحديا أكبر، مقارنة مع حماية المدنيين الآخرين.

وتعتقد ماليزيا أن المسؤولية الرئيسية عن حماية الصحفيين تقع على عاتق الدول. الدول مسؤولة عن كفالة سلامة الصحفيين وينبغي أن توفر لهم الحماية في مناطق الصراع بأقصى ما يتيح القانون. وفي هذا الصدد، يدعو وفدي إلى التقيد الصارم في حماية المدنيين بالقرارين ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، والقوانين الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ويشاطر وفدي الآراء المعرب عنها في خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

النبيلة، لأنهم في الأساس يريدون إخفاء إساءاتهم الصارخة لحقوق الإنسان عن العالم الخارجي.

ونحن على اقتناع بأن الأطر القانونية الدولية القائمة توفر أساسا واقعيا لحماية الصحفيين في حالات الصراع. لذلك، ندعو جميع الفصائل المتحاربة في كل أنحاء العالم، بصرف النظر عن طابعها وتشكيلها، إلى الالتزام بتلك الأطر المعيارية.

كما نود أن نشير إلى أنه بينما تتحمل الأطراف المتعارضة في أوقات الحرب المسؤولية عن كفالة حماية الصحفيين، فإن المسؤولية الرئيسية في ذلك تقع على عاتق الدول بغية اتخاذ تدابير لاحترام الصحفيين وحمايتهم. وينبغي أن يحدث ذلك عن طريق سن قوانين وإنفاذها بشدة للمعاقبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حسبما تنص عليه اتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف، وكذلك في بروتوكولها الإضافيين.

وبعد قولي هذا، نعتقد أنه قبل إطلاق الصحفيين في مناطق الصراع، ينبغي للمؤسسات الإعلامية تقديم المشورة اللازمة للصحفيين بغية تمكينهم من مواجهة الحالات الخطيرة. وينبغي أيضا توفير هذه المشورة لأسرهم وغيرها من الهياكل الداعمة حتى يتسنى التعامل مع الحالات المعادية.

وتدعو بوتسوانا إلى التعاون بين الدول ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، بغية تعريض الدول للمساءلة عن حماية الصحفيين، سواء في أوقات الصراع أو في أوقات السلم. ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يؤدي دوره، ربما على نحو أقوى، في إحالة جميع الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي المحكمة الوحيدة التي يمكنها أن تفتح تحقيقات في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وكلنا أمل أن نتمكن من تقديم الدعم لكم.

بادئ ذي بدء، أود أن أكرر الكلام عن الأهمية التي توليها بوتسوانا لمسألة حماية المدنيين في الصراع المسلح. لهذا السبب، نحن دائما ندعو المجتمع الدولي إلى العمل بعضه مع بعض لمنع المحاولات المنهجية وفي بعض الأحيان المؤسسية للحيلولة دون اضطلاع الصحفيين بهذه المهنة النبيلة.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي وجود التزام متزايد من المجتمع الدولي بتنفيذ المثل العليا المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي لهذه الجهود أن تكمل الأنظمة الوطنية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان لأولئك الذين ليسوا طرفا في الصراع. ويرحب وفدي بمواصلة تركيز مجلس الأمن على هذا الموضوع الهام، خاصة إزاء خلفية الصراعات الجارية والمتفجرة حول العالم.

وتلاحظ بوتسوانا مع القلق أن الصحفيين، في سعيهم لتزويد المجتمع الدولي بمعلومات قيمة، غالبا ما يواجهون الاعتقالات التعسفية والمضايقات الوحشية وحتى القتل.

إن الصحفيين بطبيعتهم هم من جامعي البيانات، ومدوني المحاضر، وأخصائيي المعلومات، وموطدي المعرفة، سواء في أوقات الحرب أو في زمن السلم. ويتمثل دورهم في تسجيل الأحداث وهي تتكشف، وتحليلها، ومشاطرتها مع المجتمع الدولي أو مع الجماهير. لذلك، من المؤسف للغاية أنه، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي باحترام حقوق الصحفيين، هناك تقارير عن الانتهاكات المتصاعدة والمنتشرة على نطاق واسع ضد أولئك الذين يعملون في حالات الصراع. ومثل هذه الفظائع ترتكب في أحيان كثيرة على أيدي الذين يرون الصحفيين لا كأصحاب مصلحة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، ولكن كعوامل مزعجة وشهود غير مرحب بهم. وهكذا يتمنى الجناة لو يتخلى الصحفيون عن ممارسة مهمتهم

حماية المدنيين عند وضع أولويات العمل الخاصة بها، وعند إبلاغ المنظمة بشأن الحالات المتعلقة بكل منها.

وتنظر كولومبيا إلى حرية التعبير ووسائل الاتصال كدعامة للنظام الديمقراطي. ووفقا لهذا التفكير، ونظرا للتحديات التي تتم مواجهتها في بيئة الصراع، مثلما شهدت كولومبيا بالترافق مع العديد من عوامل العنف، قررت الدولة الكولومبية معاملة الصحفيين معاملة خاصة، آخذة في الاعتبار التهديدات التي يمكن أن يواجهوها. وهذه المعاملة الخاصة تستند إلى المادة ٢٠ من دستور كولومبيا، التي تنص على ضمان حرية التعبير ونشر الأفكار والآراء لكل شخص، والابلاغ والحصول على المعلومات الصادقة والترئية، وإنشاء وسائل الاتصال.

وفي عام ٢٠١٠، أصدرت كولومبيا أيضا القانون ١٤٢٦، حيث اتخذت بموجبه التدابير المتعلقة بالإجراءات الجنائية تجاه حقوق الفئات المحمية قانونا، أي المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وفي الآونة الأخيرة، أنشئت وحدة الحماية الوطنية، التابعة لوزارة الداخلية، بغية توحيد أطر الدولة لحماية المدنيين من أجل توفير الأمن للقضاة والمدعين العامين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، في جملة فئات ضعيفة أخرى.

ومع اقتناع الحكومة الكولومبية بذلك، فهي تدعم الحق في حرية التعبير بجميع أشكاله وتدافع عنه بشدة. وتعتقد كولومبيا أن الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تحديد أوجه القصور والتحديات الوطنية ينبغي أن يصحبه الاعتراف بما أحرز من تقدم في كل بلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد سبينيليس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على أخذ زمام المبادرة إلى تنظيم

السيد رويز (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفارة روزماري ديكارلو، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، وعلى إعطائنا الفرصة لمشاطرة تعليقات حكومة كولومبيا بشأن حماية الصحفيين.

إن حكومة كولومبيا تعزز حرية الصحافة وتحميها. ومثلما قال الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون في مناسبات عدة - وهو صحافي بالمهنة - باستطاعة الصحفيين في كولومبيا أن يكونوا على يقين من أن الحكومة الكولومبية قد اتخذت جميع التدابير اللازمة لتعزيز وحماية حرية واستقلال عملهم المتفاني دون استثناء، مهما كان الثمن، إلى الحد الذي يسمح، كما أكد مجددا، بالانتقادات الموجهة من الصحافة، بعيدا عن الاستعداد لنا، بحيث تؤدي إلى تشجيع التقييم الذاتي للحكومة وتأملها الذاتي وتحسين عملها باستمرار.

وتتشاطر كولومبيا القلق الذي أعرب عنه في مختلف بيانات مجلس الأمن بشأن العنف ضد الصحفيين. فالصحافيون الذين يغطون الصراعات المسلحة يمارسون الحق الأساسي في تزويد المواطنين بالمعلومات اللازمة عندما تتحول الأزمات إلى أعمال عنف، وتؤدي بدورها إلى صراعات ويصبح عمل الصحفيين حتى أكثر إلحاحا. وفي هذا السياق، ترى كولومبيا اهتمام مجلس الأمن بتلك المسائل كمساهمة في العمل المتخصص الذي يجري الاضطلاع به في منتديات أخرى تتمتع باختصاص التكلم والتصرف حيال هذه المسائل، مثل مجلس حقوق الإنسان، والمقررين الخاصين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويعتبر بلدي أنه من الأهمية القصوى. يمكن أن تلّم هيئات منظومة الأمم المتحدة، في مجالات اختصاصها ووفقا لولاياتها بموجب الميثاق، إلما تاما بأعمال الحكومات الوطنية في ميدان

خطة العمل وأهدافها. وتعزيز آلية الأمم المتحدة لتقديم التقارير أمر ضروري من أجل حماية فعالة للصحفيين.

ومما لا شك فيه أن مكافحة الإفلات من العقاب ستؤدي إلى خفض أعداد الوفيات المرتفعة بشكل غير عادي وعمليات الاختطاف والاحتجاز. ويتسبب قصور التحقيق، والأعداد القليلة للغاية من الإدانات والإفلات من العقاب ببساطة في استمرار دوامة العنف ضد الصحفيين. ولا تقتصر مسألة الإفلات من العقاب على عدم التحقيق في عمليات اغتيال الصحفيين، ولكنها أيضا تستهدف مباشرة حرية التعبير. ويحرم الحد من حرية الصحفيين في التعبير المجتمع ككل من إسهاماتهم، بل هو يضر بحرية الصحافة، إذ أن مناخ الخوف ينتج عنه الرقابة الذاتية. ويجب على الدول كفالة تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة ومعاقبتهم على أفعالهم.

وخلافا لدور الدول، يعد دور المجتمع المدني في حماية الصحفيين أمرا بالغ الأهمية. وتكرس العديد من المنظمات غير الحكومية لمكافحة الهجمات على الصحفيين ومنع ارتكاب أعمال العنف ضدهم. وتولي اليونان أهمية كبيرة لمسألة حماية الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. وتحقيقا لتلك الغاية، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكوستاريكا، نظمنا بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة مناسبة جانبية بشأن حماية الصحفيين للعام الثاني على التوالي. فحرية التعبير حق أساسي، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحد الحقوق التي يجب كفالتها عالميا. فالصحفيون والإعلاميون هم الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية إيصال الأخبار والمعلومات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل بولندا.

السيد شاركوڤيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدتي الرئيسة، بشكركم وشكر وفد الولايات المتحدة

هذه المناقشة الهامة. كما أرحب بالملاحظات التي أدلى بها نائب الأمين العام، السيد إلياسون، بشأن هذه المسألة.

ووفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي.

إن تعريض حياة الصحفيين للخطر أو قتلهم إنما هو شكل متطرف للرقابة، ليس لأنه يسكت الصوت فحسب، ولكن لأنه يهدف، وعادة ما ينجح، إلى ترويع الآخرين. لذلك، فهو يظل مشكلة كبيرة. ووفقا للتقارير وللشهادات الحية من الصحفيين وممثلي المنظمات غير الحكومية الحاضرين في القاعة معنا اليوم، فإن عدد الصحفيين أو المراسلين الصحفيين الذين قتلوا، أو خطفوا، أو أصيبوا بجروح، أو تعرضوا للتهديد أثناء تأدية واجباتهم المهنية لا يزال مرتفعا على نحو يثير الجزع.

وفي معظم الحالات، يظل السبب الرئيسي لاستهداف الصحفيين هو حقيقة أنهم يكتبون التقارير عن الحقائق المقلقة، وفضح الجرائم ومرتكبيها - سواء الاوتوقراطيين السياسيين أو المنظمات الإجرامية أو الجماعات الإرهابية - الذين يخسرون عندما يكشف صحافي عن أفعالهم غير المشروعة.

تمتلك الدول بالفعل الأدوات اللازمة لحماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. ويتضمن القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، واتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول أحكاما لا لبس فيها بشأن الالتزام بحماية الإعلاميين الذين ينقلون الأخبار في الحالات الخطيرة.

وفي الآونة الأخيرة، أضيفت أداة ثالثة - ألا وهي خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وهي نهج شامل وعملي لمسائل سلامة الصحفيين والإفلات من العقاب. ويكتسي الدعم القوي لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك لأعمال المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أهمية أساسية بغية كفالة التنفيذ الكامل لمبادئ

الشراكة الشرقية الصحافية، مما يرسل إشارة واضحة تفيد بأن عمل الصحفيين يحظى بالتقدير والمتابعة.

ونشعر بالسعادة أنه في عام ٢٠١٢ جنينا الثمار في شكل التزامات تهدف إلى تعزيز سلامة الصحفيين. وكان مفيدا للغاية إبرام خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، ودليل الموضوع الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأخيرا قرار مجلس حقوق الإنسان ١٢/٢١ بشأن سلامة الصحفيين.

وتواصل بولندا العمل على المعايير الدولية وعلى زيادة تحسين ضمانات سلامة الصحفيين. ونظمت وزارة الخارجية البولندية في شهر نيسان/أبريل من هذا العام، بالتعاون مع سفاري النمسا وسويسرا، مؤتمرا دوليا في وارسو بشأن سلامة الصحفيين. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الدول، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، جنبا إلى جنب مع الصحفيين وممثلي المنظمات غير الحكومية. وناقش المشاركون توصيات محددة وتبادلوا وجهات النظر بشأن الإطار القانوني لحماية الصحفيين، وأمن الصحفيين العاملين في مجال صحافة التحقيق وأفضل الممارسات. وقدمت التوصيات لاحقا إلى مجلس حقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كما أرسلت أمس إلى كل بعثات الأمم المتحدة في نيويورك.

ويتمثل التحدي في مواصلة تشجيع وتعزيز احترام المعايير الدولية في هذا المجال. ينبغي حماية الصحفيين من التهديدات الموجهة ضد أمنهم. يجب عمل المزيد لمعالجة الأسباب الجذرية لأعمال العنف الموجهة ضدهم. يجب أن تناقش وتصاغ آليات وقائية. وينبغي ألا تتردد في طرح الأسئلة بشأن أخطر التهديدات الموجهة ضد سلامة الصحفيين، وجود أنماط مشتركة للتهديد، والحلول الناجحة وكيفية كفالة احترام

على مبادرتكم في تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن سلامة الصحفيين. وتؤيد بولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه.

وأود أن أضيف بضع ملاحظات. إن حرية التعبير هي حجر الزاوية في المجتمعات الديمقراطية. فمن الأهمية بمكان تعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد. وعلى الرغم من تأكيد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فإن حرية التعبير ما زالت تنتهك بينما نتكلم، وغالبا بسبب سلامة الصحفيين، الذين يسعون للحصول على المعلومات وتلقيها ونقلها في بيئة خطيرة.

إن الصحافة والتغطية الإعلامية مفيدتان للجميع. يضطلع الصحفيون بدور رئيسي في العملية الديمقراطية؛ فهم أعين المجتمع المدني وأصواته. يراقبون الحكومات ويرصدون إنجازات تلك الحكومات. وقد ساهمت صحافة المواطنين إلى حد كبير في التغيرات السياسية في تونس وليبيا. ولا تزال الصحافة تمنح الأمل للناس الذين يكافحون في ظل أنظمة غير ديمقراطية، وتنبه المجتمع الدولي.

يجب أن تشمل حماية الصحفيين جميع مقدمي الأخبار والمهنيين وغير المهنيين، فضلا عن مصادر الصحفيين، ويجب أن تتوفر تلك الحماية في وقت السلم فضلا عن وقت النزاع. وإدراكا لأهمية حرية التعبير في عملية التحول الديمقراطي ودور الصحفيين الرئيسي في ذلك، واصلت بولندا طرح مسألة سلامة الصحفيين على المسرح الدولي. وندعم الأنشطة التي تعزز حرية التعبير ورفع مستوى الوعي بأهمية بيئة إعلامية حرة. وفي محاولة لتشاطير خبراتنا من الفترة الانتقالية لدينا، ننظم حلقات عمل الدروس المستفادة بشأن الديمقراطية للصحفيين، وعقدت إحدى الحلقات في ميانمار العام الماضي. وشاركنا في التنظيم، منذ عام ٢٠١١، مع مؤسسة مراسلون بولندا، ومسابقة جائزة

إن ما يحدث حالياً هو بفضل وجود الإنترنت. إذ أصبح الآن يوسع الجميع التواصل مع شريحة واسعة من الناس لاطلاعهم على ما لديهم من قصص أو أشرطة مصورة. فقد أصبحت صحافة المواطنين مصدراً هاماً للمعلومات خلال النزاعات، ومن الجدير بالذكر أن إرسال صور لأحداث في وقتها الحقيقي كثيراً ما يكون له أثر هائل، مما يجعلها أيضاً بالنسبة للبعض أداة جذابة للاستغلال. ولذلك تشجع هولندا على الأشكال الجديدة للصحافة وتساهم في حماية مراسليها.

نشجع على هذه الأشكال بالاقتران بتقديم الدعم المالي للاستمرار لتطوير التطبيقات الخاصة بكتابة القصة. وهذه التطبيقات تمكن المواطنين والصحفيين المحترفين المتواجدين في مناطق النزاع من سرد ما لديهم من قصص فوراً وتقاسم تلك القصص مع ملايين الناس من خلال الهاتف المحمول في جميع أرجاء العالم ومن دون المخاطرة بخصوصيتهم وأمنهم على الإنترنت. وتشمل التطبيقات أيضاً دليل التدريب التفاعلي عن كتابة القصة على نحو مستقل وآمن. وهذه التطبيقات متاحة بالمجان، ويمكن تنزيلها من العنوان الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: www.storymaker.cc.

نعمل على تعزيز أولويتنا الثانية وهي الحماية بتأسيس ائتلاف الحرية على الإنترنت. وهذا الائتلاف بين المناطق الذي يبلغ عدد أعضائه ٢١ بلداً، أنشئ في عام ٢٠١١ ويلتزم باحترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية على شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء. وكجزء من ذلك أنشأ عدة أعضاء في تحالف الدفاع عن الحرية على الإنترنت شراكة المدافعين الرقميين عن الحرية لتعزيز الحلول الابتكارية للإبقاء على الوصول إلى الإنترنت مفتوحاً. وتستخدم أيضاً الشراكة لدعم الصحفيين ومقدمي خدمة الإنترنت والناشطين في مجال الفضاء الإلكتروني الذين يجدون أنفسهم عرضة للهجمات ولتيسير الحصول على الإنترنت في حالات الطوارئ في البلدان التي لا يكون فيها الوصول إلى الإنترنت متاحاً.

الالتزامات الدولية. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للعثور على إجابات عن تلك الأسئلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل هولندا.

السيد شاير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لا يزال الصحفيون، بمن في ذلك المدونون، في كثير من الأحيان أهدافاً للاعتداءات والتحرش والاعتقال التعسفي بل وعمليات القتل خارج نطاق القضاء. ولم يضع اتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، على الرغم من أنه خطوة هامة، حداً للهجمات على الصحفيين، لذلك يجب القيام بالمزيد. وستكون هذه المناقشة المفتوحة مفيدة لذلك، في رأينا، وبالتالي أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أثني من خلالكم على وفد الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناسبة الهامة.

إن دور الصحفي لا غنى عنه قبل وأثناء وبعد النزاع. ويدلُّ استهدافهم عمداً على ذلك. وتضطلع وسائل الإعلام بدور هام في منع نشوب النزاعات من خلال كفالة أن تقاريرهم الإخبارية تفصل الوقائع والحقائق الملموسة عن الافتراضات وأساليب التضليل. وبعد نشوب النزاع، تضطلع وسائل الإعلام كذلك بمسؤولية تقديم رواية موثوقة عما يحدث في الواقع. وتوضح قصصهم وصورهم ما يحدث في الحقيقة، مما يساعد المجتمع على فهم النزاع القائم. كما تساعد الرؤية الواقعية في توليد الالتزام الدولي بتسوية النزاعات.

ولخص جيداً القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) ذلك. فأفعال العنف المتعمدة ضد الصحفيين غير مقبولة ويجب إدانتها وتقديمها للمحاكمة من قبل السلطات، لأن الهجمات على وسائل الإعلام لديها غرض وحيد وغير قانوني يتمثل في الحد من حرية التعبير، ويشمل ذلك أصوات الشعب. ونحتاج المزيد من الأصوات المسموعة لا القليل منها.

مارس ٢٠١٢ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، أي خلال أقل من شهرين فقط، أكثر من ١٦٦ واسطة إعلامية عربية وأجنبية. كما سمحت وزارة الإعلام رسمياً منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٣ وحتى الآن بدخول مراسلين تابعين لأكثر من ٣٠٠ واسطة إعلامية من شتى دول العالم، وأتاحت لهم ممارسة عملهم بحرية.

لقد أولت الحكومة اهتمامها بسلامة الإعلاميين وأمنهم، وطالبتهم بعدم الدخول إلى الأراضي السورية بطرق غير شرعية تعرضهم للخطر، وتجنب أماكن تواجد المجموعات المسلحة الإرهابية ومن بينها "جبهة النصرة". وكان من المؤسف أن طالت يد الإرهاب بعض الإعلاميين الأجانب الذين تعرضوا، شأنهم شأن نظرائهم السوريين، للضرب والخطف والقتل، ومن بينهم السيد "ريتشارد إنغل" الذي كان محتطفاً من قبل إحدى الجماعات الإرهابية. وكم كنا نتمنى لو أن السيد إنغل، في إحاطته التي قدمها هذا الصباح، قد كشف النقاب عن هوية خاطفيه لأن ذلك كان يمكن أن يساعد المجلس على فهم أوضح لما يجري في سوريا. ولا يزال يوجد صحفيان فرنسيان محتطفان من قبل الجماعات الإرهابية، وفُقد غيرهما، كما اغتالت المجموعات الإرهابية بعضهم، ومن بينهم الفرنسي جيل جاكبيه. وقد بذلت الحكومة السورية جهوداً كبيرة، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري، لتحرير الإعلاميين المختطفين وإخلاء الجرحى وحثامين القتلى منهم من المناطق التي تتواجد فيها المجموعات المسلحة وأعادتهم إلى ديارهم.

بالرغم من ذلك، للأسف أن بعض الإعلاميين يواصل التسلسل إلى الأراضي السورية عبر حدودنا المشتركة مع دول الجوار بطرق غير مشروعة وبمساعدة من المجموعات المسلحة، مما أدى إلى تعرض بعضهم للخطر، وتوقيف البعض الآخر، ومن ثم إطلاق سراحهم والسماح لهم بمغادرة الأراضي السورية. وكنتُ قد وجهت، بالنيابة عن حكومة بلادي،

ما هذان إلا مثالان على الأعمال المحددة من أجل حماية حرية التعبير ورُسُلها. ولكن لا يزال يتعين فعل المزيد. وتتوق هولندا إلى التعاون مع أعضاء المجلس لضمان توفير حماية أفضل للصحفيين الشجعان الذين يساعدون على ضمان ألا تكون الحقيقة هي الضحية الأولى في حالات النزاع المسلح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أعرب عن الشكر للسفيرة روز ماري دي كارلو لمبادرة وفد بلادها إلى عقد هذا الاجتماع الهام، فالإعلام الموضوعي يؤدي دوراً هاماً في إرساء جسور التقارب والتفاهم بين الأمم والشعوب، وفي تكريس القيم الإنسانية الحضارية.

فجر هذا اليوم، قامت جماعة إرهابية مسلحة باغتيال الإعلامي السوري محمد ضرار جمو في جنوب لبنان وهو يهيم بالدخول إلى بيته في بلدة صرند مع ابنته البالغة من العمر ١٧ عاماً. جماعة إرهابية مسلحة تتلقى السلاح والتمويل والدعم من نفس الأطراف والدول والحكومات التي ترعى الجماعات المسلحة الإرهابية في بلادي. للأسف، خسرنا إعلامياً آخر اليوم ونحن نعقد هذه الجلسة الهامة.

لقد دأبت الحكومة السورية على التعامل مع الإعلام بانفتاح، وأصدرت، منذ بداية الأحداث التي تعيشها بلادي، قانوناً جديداً للإعلام في خطوة إصلاحية تهدف إلى تعزيز العمل الإعلامي وتحقيق المزيد من الحرية والشفافية. والتزمت الحكومة السورية، انطلاقاً من حرصها على كشف الحقائق، بالتعاون مع المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان وتنفيذ خطته ذات النقاط الست، ومن بينها البند الخامس المتعلق بدخول وعمل الصحفيين. وقد وافقت الحكومة السورية السيد عنان بشكل دوري، بأسماء الإعلاميين الذين دخلوا البلاد. وقد بلغ عدد الوسائط الإعلامية خلال الفترة من ٢٥ آذار/

السورية، علاوة على تعرض ٣٩ إعلاميا غيرهم للخطف والاعتداءات. ولم تتوقف الحرب الإعلامية عند هذا الحد. بل توافقت بقيام دول بفرض حصار إعلامي عربي - غربي جسده قرار جامعة الدول العربية المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ القاضي بوقف بث القنوات الفضائية السورية والخاصة على قمرى نايل سات وعرب سات، وكذلك حجب بث بعض القنوات الفضائية السورية على القمر الاوروي هوت بيرد.

على الرغم من الحملة الإعلامية الشرسة التي تتعرض لها بلادي، فإن شجاعة ومهنية الكثير من الصحفيين الشرفاء داخل سوريا وخارجها قد ساهمتا في زيادة الوعي بالأبعاد الحقيقية للوضع في سوريا وفي فضح الاعمال الاجرامية التي ترتكبها المجموعات الارهابية المسلحة المتطرفة، التي تضم في غالبيتها متطرفين ومرترقة اجانب استقدموا إلى سوريا لنشر الفوضى والدمار. بما يخدم مصالح واجندات حكومات دول باتت معروفة للقاصي والداني. وقد اعلنت حركة طالبان الباكستانية مؤخرا انخراط المئات من عناصرها في مواجهة القوات الحكومية في سوريا وذلك بناء على طلب من اسموهم بالأصدقاء العرب الذين ساعدوهم سابقا في افغانستان. وقد كان للوقفة المشرفة التي اتخذها العديد من الصحفيين من خلال استقلالهم من القنوات التي تروج للفتنة وتحرض على العنف وسفك الدماء في سوريا ومصر ودول اخرى - كان لهذه الاستقلالات دور هام في كشف النهج الهدام الذي تؤديه بعض وسائل الاعلام المنحرفة عن القيم والمبادئ النبيلة الناضمة للعمل الإعلامي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند

السيد مكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة للمجلس على تنظيم هذه المناقشة بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع المعقودة في إطار موضوع حماية المدنيين. كما أود أن أشكر الرئاسة على الورقة

رسائل رسمية إلى الأمين العام ورؤساء مجلس الأمن تضمنت معلومات عن عدد من الصحفيين الذين دخلوا الأراضي السورية بصورة غير مشروعة، وأكدنا في رسائلنا أن المتسللين يتحملون وحدهم المسؤولية القانونية والنتائج المترتبة عما قد يتعرضون له نتيجة دخولهم غير المشروع إلى الأراضي السورية ومرافقتهم المجموعات المسلحة.

في إطار سعي حكومات بعض الدول لتحقيق أهدافها الجغرافية السياسية وتدمير الدولة السورية، وتقويض بنيتها التحتية ومؤسساتها الوطنية، فقد حُشدت آلية إعلامية هائلة للتحريض على العنف والإرهاب واختلاق الأكاذيب لتشويه الواقع وإشعال نار الفتنة في سوريا، الأمر الذي يمثل انتهاكا جسيما لأحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، وهو القرار الذي كما تعرفون يمنع التحريض على الإرهاب.

في هذا السياق، وُضِعَ الإعلام السوري المهني في قائمة المؤسسات المستهدفة بهدف إسكاته ومنعه من كشف الأبعاد الحقيقية لما تتعرض له سوريا. إذ تم توجيه تهديدات للصحفيين والإعلاميين لثنيهم عن أداء واجبهم المتمثل في نقل الخبر والحقيقة. وعندما أخفقت هذه الممارسات في تحقيق أهدافها، تم استهداف الكوادر الإعلامية بشكل مباشر خطفا و اغتيالا، كما تعرضت وسائل الإعلام لأعمال إرهابية تخريبية نذكر من بينها الاعتداء على مقر قناة الإخبارية الفضائية، بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث قامت مجموعة إرهابية مسلحة بتفجير مقر القناة ونهب محتوياته وقتل أربعة حراس وإعدام ثلاثة إعلاميين، واستهداف مبنى الإذاعة والتلفزيون الرسميين، بتاريخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، بعبوة ناسفة. ولعلم السادة أعضاء المجلس أنه تم مؤخرا إلقاء القبض على منفذ هذه العملية الذي اعترف بتلقيه التعليمات بالقيام بهذا العمل الإرهابي من داخل السعودية. لقد اسفرت هذه الاعمال الارهابية عن استشهاد تسعة صحفيين وثلاثة وعشرين عاملا في المؤسسات الإعلامية

معينة. والمقصود بهذه التوصيات أن نضع المسائل المتعلقة بكفالة إمكانية الوصول وتوفير الأمن في حالات النزاع في سياقها الصحيح. وأولا وقبل كل شيء، على الصحفيين أن يعملوا في إطار القوانين المحلية ذات الصلة للبلدان المعنية بغية أن يحظوا بإمكانية اللجوء الكامل للحماية التي توفرها لهم تلك القوانين. ثانيا، ينبغي كفالة إمكانية وصولهم إلى مناطق النزاع بطريقة قانونية. ثالثا، عليهم التزام الحياد الصارم والتزاهة وألا يصبحوا طرفا في النزاع. وحين يتبع الصحفيون تلك التحولات، سيصبح من السهل للدول حمايتهم وتيسير أعمالهم المهنية وكفالة أن يصبحوا حفازا لتسوية النزاع وبناء السلام. وعلى الحكومات الوطنية، من جانبها، أن تتكاتف وأن تتعهد بتوفير الحماية للصحفيين في حالات النزاع، لا سيما حينما تكون أماكن تواجدهم وحياتها محددة بصورة مسبقة.

لقد شهدنا ديناميكية وروح مهنية هائلة للصحفيين في إعداد التقارير من حالات النزاع. وأدى العديد من الصحفيين، بمن فيهم النساء، مهامهم المهنية

في ظل مخاطر شخصية جسيمة. وتظهر الحماية التي تلقاها هؤلاء الصحفيون من الآليات القادرة على الاستجابة، التي أنشأها الدول في إطار سيادة القانون، الحاجة إلى المزيد من تطوير تلك الآليات. ولا بد أن توجه جهود المجلس والمجتمع الدولي نحو مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز تلك الآليات، وفي إنشاء المزيد من الوعي بهذه المسائل. وتلك أكثر الطرق المستدامة لاضطلاع الحكومات ذات السيادة بمسؤوليتها عن حماية الصحفيين في حالات النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لا شك أن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، بمن فيهم الصحفيون، موضوع يتسم بأهمية كبيرة. ولذلك أشيد بالقرار الملهم الذي اتخذته رئاسة الولايات المتحدة للمجلس للفت انتباهنا إلى

المفاهيمية عن الموضوع (S/2013/393، المرفق). لقد استفدنا كثيرا من الإحاطات الإعلامية التي قدمها اليوم نائب الأمين العام وغيره من مقدمي الإحاطات الإعلامية.

وقبل الإدلاء بملاحظتنا بشأن هذا الموضوع، نود أن نكرر رأي الهند المستمر بأن حماية الصحفيين في جميع الحالات يشكل المسؤولية القصوى لجميع الدول. وفي الهند، تضمن المادتان ١٩ و ٢١ من دستورنا الحق في الحياة والحرية الفردية وحرية الكلام والتعبير. وتتسم تلك الحقوق الدستورية بأهمية أساسية في أي مجتمع ديمقراطي. ويضطلع الصحفيون بدور أساسي في كفالة ممارسة المواطنين لهذه الحقوق على أرض الواقع. والهند، بوصفها أكثر ديمقراطيات العالم سكانا، ملتزمة بحماية هذه الحقوق لجميع مواطنيها، بمن فيهم الصحفيون.

ويشكل وعينا الراسخ بهذه الحقوق جزءا لا يتجزأ من مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي ما فتئت الهند أكبر البلدان المساهمة فيها. وساعد حفظة السلام الهنود التابعون للأمم المتحدة في إعادة السلام والأمن في حالات النزاع في جميع أرجاء العالم وبالتالي سهلوا هئية بيئة مؤاتية لممارسة الحق في حرية الكلام والتعبير.

ومنذ عام ١٩٥٠، تمسكت الهند باتفاقيات جنيف وأيدتها تأييدا كاملا. كما نشير إلى طلب المجلس في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) بأن تمثل جميع أطراف النزاع المسلح امتثالا كاملا للالتزامات الواجبة الانطباق عليها بموجب القانون الدولي ذي الصلة بحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك الصحفيون والإعلاميون المهنيون والموظفون المرتبطون بوسائل الإعلام. وذلك الامتثال ضروري ليس للحصول على المعلومات فحسب، بل أيضا لتسوية حالات النزاع ولبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وفي حين نناقش أفضل الممارسات لحماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح، فإننا نوصي باتخاذ تدابير وقائية أساسية

ذريعة لعمليات الانتقام التي تحصل، وفي أغلب الأحيان تصل إلى حد القتل. ولذلك علينا أن نرسي نهجاً شاملاً لتعزيز الحماية للعاملين في وسائط الإعلام، وقبل كل شيء، لضمان مسألة مرتكبي تلك الاعتداءات أو من يقفون وراءهم. ولا بد من تحديد هؤلاء الأشخاص ومعاقبتهم بكل ما أوتي القانون من قوة.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أشيد بخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، التي تروم كفالة المثل الأعلى المتمثل في تهئية بيئة ينعم فيها العاملون في مجال الإعلام بالحرية والسلامة.

ووجاهة خطة العمل تكمن في رؤيتها المتعلقة بدور الصحافة في صون السلام العالمي وأسلوب العمل الذي سيؤدي إلى تحقيقه من خلال الإسهام القيم لوكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية.

وهكذا، فإننا نلاحظ بسرور أن خطة العمل تعزز آليات منظومة الأمم المتحدة للتعاون مع الدول، وإقامة الشركات مع المؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وتعزيز الوعي بغية إنهاء استهداف الصحفيين.

وهذه المهمة مهمة معقدة بطبيعة الحال، بالنظر للأخطار التي تواجهها الصحافة أثناء النزاع، لكن يجب علينا أن نجعل من هذه المعركة النبيلة شاعلاً يحظى بالأولوية. وإذ نراعي ذلك الأمر، ينبغي أن نساعد الحكومات التي تحتاج إلى المساعدة على وضع الأدوات القانونية والمؤسسية التي ستمكنها من ملاحقة مقترفي أعمال العنف ضد الصحفيين. ومما يزيد من أهمية هذا التعاون مع الحكومات أن تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يُبين أن ١٨ بلداً فقط استجابت لنداء اليونسكو من بين البلدان الـ ٢٩ المدرجة على قائمة البلدان التي قُتل فيها الصحفيون لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. كما يُطلعنا التقرير على تدني معدل الإدانات. فلم

هذا الموضوع بغية زيادة الحث على اتخاذ إجراء مفيد لتحسين حماية الحقوق والحريات في جميع أرجاء العالم.

أولاً، أود أن اهنئ رئاسة الولايات المتحدة للمجلس على إدارتها الممتازة لأعمال مجلس الأمن في تموز/يوليه، وأن أؤكد مجدداً على استمرار استعداد وفد بلدي لدعمها في الاضطلاع بمسؤولياتها. كما أود أن أعرب عن امتناني الكامل للسيد يان إلياسون على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم ولجميع من تكرموا بالموافقة على تبادل آرائهم وتجاربهم معنا بشأن هذا الموضوع.

إن حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح مسألة ملحة بشكل متزايد، وفقاً لتقرير عام ٢٠١٢ الذي قدمته المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، السيدة إيرينا باكوفا. والواقع أنه بوقوع ٦٠٠ حالة وفاة خلال العقد الماضي، بما في ذلك ١٢١ وفاة في عام ٢٠١٢ وحده، فإن حالة الصحفيين، الموظفين والمستقلين على السواء، تتحول من سيئ إلى أسوأ. ولا يزال الإعلاميون المهنيون يتعرضون لأكثر المعاملات غير المقبولة، مثل عمليات الاختطاف أو التخويف أو الاعتقالات غير القانونية أو التحرش أو الاغتصاب، بانتهاك صارخ للمادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة قوية بجميع الشهداء الذي جادوا بأرواحهم لإثبات أهمية مسؤوليتنا.

وينبغي أن تكون استجابة المجتمع الدولي لتلك الممارسات متناسبة مع التهديد الذي تمثله للأمن الدولي وللحريات الأساسية. ويضطلع الإعلاميون المهنيون بدور أساسي في القاء الضوء على الحقيقة في أوقات النزاعات المسلحة. وهم يقدمون إسهاماً كبيرة في زيادة الوعي فيما بين المجتمع الدولي بشأن النطاق الكامل للحالة الأمنية والأسباب الأساسية لانعدام الأمن.

وأياً كان الطابع أو الحساسية أو المسائل المطروحة، فإن المعلومات التي تنقلها الصحافة وتتعامل معها لا يمكن أن تكون

يضطلع الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام دورا أساسيا في إخبار الجمهور والمجتمع الدولي عن الأحداث الجارية، في حالات النزاع وغير حالات في حالات. وهكذا، فإن الجمهورية التشيكية تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار القيود على حرية التعبير والصحافة المستقلة التي تفرضها الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول في بعض البلدان، فضلا عن تصاعد الاتجاهات المتعلقة بالتحرش بالصحفيين واحتجازهم وتعذيبهم ومحاكمتهم في جميع أنحاء العالم.

ومن الأهمية بمكان حماية الصحفيين في حالات النزاع بغية كفالة سلامتهم فضلا عن حرية الإعلام. وبالتالي، فإننا نقدر كثيرا الجهود التي بذلها مؤخرا مجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد، لا سيما اعتماد القرار ١٢/٢١ بشأن سلامة الصحفيين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي شاركت الجمهورية التشيكية في تقديمه. وعلاوة على ذلك، نشيد بالتقدم الذي أحرزته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا المجال.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدنا قدرا غير مسبوق من أعمال العنف ضد الصحفيين في بعض البلدان، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبنهاية عام ٢٠١٢، ازدادت الهجمات على الصحفيين في هذه البلدان ازديادا كبيرا، مما جعل سوريا تحديدا، واحدا من بين أخطر الأماكن في العالم. ولسوء الطالع، ما زال هذا الاتجاه متواصلا في عام ٢٠١٣. والهجمات العنيفة على الصحفيين تدل على تدهور خطير في حرية التعبير في المنطقة، وتسلب الضوء على الحق في نشر المعلومات والآراء وتبادلها.

وفي هذا السياق، تعتقد الجمهورية التشيكية أنه من الأهمية بمكان أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتكفل احترام، القواعد السارية للقانون الإنساني الدولي بشأن حماية الصحفيين. فالمادة ٧٩، وهي الحكم الرئيسي

تؤد سوى تسع قضايا متعلقة ب ٢٤٥ عملية قتل اقترفت بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٩ إلى إدانات وعقوبات.

إن نطاق تدابير تعزيز أمن الصحفيين ينبغي أن يشمل أيضا تعاون مهني الإعلام على منع ما يواجهونه من أخطار أو الحد منها. وينبغي أن ندرك إدراكا تاما أن وفد بلدي لا يؤيد بأي حال من الأحوال الرقابة الذاتية، بل إن الأمر بكل بساطة يتعلق بعدم التسبب فيما يمكن أن يُعتبر في حالة صعوبة استفزازا بدون تقويض المبادئ الأساسية. وأرحب بصياغة ميثاق بشأن أمن الصحفيين في مناطق النزاع التي يعملون فيها وفي مناطق الحرب.

كما يتعين على مجلس الأمن أن يعزز الإجراءات لحماية الصحفيين وفقا لروح القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦). وفي هذا السياق، سيكون من المفيد تزويد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالقدرات البشرية والتقنية والقانونية اللازمة لحماية الصحفيين.

وأخيرا، أود أن أشجع المجلس في خضم العملية الحيوية الجارية التي تتطلب من المجتمع الدولي قاطبة اتخاذ إجراء حاسم يتمشى مع التحدي الذي يواجهه الصحفيون في أوقات النزاع. وبالتالي، فإنني أؤكد مجددا التزام بلدي في الإسهام في حرية الإعلام، بما في ذلك في أوقات النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد شيرفينكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وناسب الأمين العام يان إلياسون على تفانيه من أجل حماية الصحفيين، ومثلي وسائط الإعلام على إحاطاتهم الإعلامية المؤثرة. وتؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الصحفيين كثيرا ما يساعد على منع اقتراف الفظائع. لكن العديد من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام يُضطهدون خلال النزاعات المسلحة بسبب عمالهم تحديدا. ومن المحزن في كثير من الأحيان أن الحقيقة هي أول ضحية للحرب، وهو ما يؤدي أحيانا إلى تعمد استهداف الصحفيين.

وعلى ضوء استفحال الحالة على مدى العقد الماضي، فإن بلدان الشمال الأوروبي تنوه كثيرا بوضع خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي تروم كفالة تعزيز التعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، دعما لتهيئة بيئة تتسم بالحرية والسلامة للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في حالات النزاع وغير حالات النزاع. ونقدر على وجه خاص الاستراتيجية المعنية بالتنفيذ الملموس لخطة الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والوطني.

إن ازدياد أعمال العنف ضد الصحفيين في جميع أنحاء العالم يقوض الأسس ذاتها للمجتمعات المفتوحة والديمقراطية التي تشكل فيها حرية التعبير اللبنة الأساس. وترحب بلدان الشمال الأوروبي بأول قرار بشأن سلامة الصحفيين اعتمدته مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (القرار ١٢/٢١). والكثير من أشكال وسائل الإعلام المختلفة تؤدي دورا رئيسيا في ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والنهوض به وحمايته. ويجوز للصحفيين، كما يجوز لغيرهم، أن يتمتعوا بهذه الحقوق على شبكة الإنترنت وخارج نطاقها، وهو ما أكدته مجلس حقوق الإنسان في قراره التاريخي "تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها" الذي اتخذ في تموز/يوليه من العام الماضي.

وعلى هذا، نحن المجتمع الدولي، أن نطالب بضمان الاحترام الكامل للحماية التي يكفلها القانون الإنساني الدولي للصحفيين

للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، تنص بوضوح على وجوب اعتبار الصحفيين المشاركين في مهام مهنية خطيرة في مناطق النزاع المسلح مدنيين، وعلة وجوب حمايتهم. والمجلس ذاته شدد بالإجماع على المبدأ في القرار التاريخي ١٧٣٦ (٢٠٠٦)، الذي ذكره مؤخرا البيان الرئاسي الصادر في ١٢ شباط/فبراير (S/PRST/2013/2).

وفي الختام، تود الجمهورية التشيكية أن تغتنم هذه الفرصة لتنوه وتشيد بالدور الأساسي لوسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، وتشدد على هذا الدور، في حماية حرية التعبير والمبادئ الديمقراطية. وأود أن أشيد بعمل جميع الصحفيين الشجعان الذين يكرسون حياتهم، مُضَحِّين بأنفسهم في بعض الأحيان، من أجل هذه القضية. ونود أن نعرب عن تضامننا مع كل من فقدوا أرواحهم في الكفاح من أجل حرية الإعلام وتعزيز الديمقراطية في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة لممثلي السويد.

السيدة بورغستالر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، الدانمرك، فنلندا، آيسلندا، النرويج وبلدي السويد. بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الولايات المتحدة على مبادرتها بعقد مناقشة مفتوحة بشأن حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح. كما أود أن أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والصحفيين المرموقين على نشاطهم معنا أفكارهم وتجاربهم القيّمة.

إن بلدان الشمال الأوروبي تقدر كثيرا الدور الحاسم الذي يقوم به الصحفيون في تعزيز فهم المجتمع الدولي لمناطق النزاع، ونحن ملتزمون التزاما عميقا بحماية المدنيين في حالات النزاعات المسلحة، بما في ذلك حماية الصحفيين. إن في عمل الصحفيين في حالات النزاع المسلح - باعتبارهم شهودا وبتقديمهم للتقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني - مصلحة عامة على الصعيد الدولي. فتواجد

المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني“. وفي المؤتمر العالمي النهائي الذي عقد في أيار/مايو من العام الحالي، برزت حماية الصحفيين بشكل خاص في توصيات الرئيسين المشاركين.

لقد أنتجت أكاديمية فولك برنادوت السويدية وكلية الدفاع الوطنية السويدية كتيباً بشأن مساعدة التحقيقات الجنائية الدولية من خلال توفير كل المعلومات المتاحة عن جميع الموجودين في بيئات النزاع - بما في ذلك الصحفيين - بشأن تحديد المعلومات وجمعها بشكل سليم وتقديمها بصدد أي جرائم دولية ممكنة للمحاكم الجنائية الدولية والمحاكم العادية.

وقامت اليونيسكو ومنظمة مراسلون بلا حدود بتطوير دليل إرشادي عملي للصحفيين في مناطق النزاع. وبالتعاون مع منظمة مراسلون بلا حدود السويدية، تعمل السويد على ترجمة هذا الكتيب لضمان توزيعه على نطاق أوسع.

ختاماً، إن مناقشة اليوم هذه تسلط الضوء على الظروف الصعبة التي يعمل الصحفيون في ظلها، بينما قدمت للمجتمع الدولي معلومات حيوية الأهمية من مناطق النزاع. ومسؤوليتنا المشتركة أن نتأكد من أن بإمكانهم أن يؤديوا هذا الدور الذي لا غنى عنه دون أن يخاطروا بحياتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إكوادور.

السيد لاسو ميندوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة بشأن سلامة الصحفيين في مناطق النزاع المسلح. ومن منظور شخصي، وبصفتي صحفياً محترفاً، فإن هذا الموضوع يهمني بشكل خاص، كما يهم بلدي المدافع عن حق الوصول إلى كل المعلومات الصادقة والمتحقق منها وفي حينه.

ومن الأهمية أن نشير إلى أن من واجب الدول حماية جميع مواطنيها من أي موقف قد يعرض حياتهم للخطر نتيجة أنشطة إجرامية أو منحرفة. وينبغي أن تشمل هذه الحماية

- كمراسلين حربيين وكمدنيين. ولا بد لمجلس الأمن أن يكون واضحاً وصارماً في رسائله وقراراته بشأن عدم التغاضي عن الانتهاكات التي ترتكب بحق المدنيين والصحفيين. كما أن علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نمارس ضغوطاً على أولئك الذين لا يحترمون القواعد الأساسية والحيوية الأهمية، المنطبقة في هذه الحالة. ويضطلع الصحفيون بدور أساسي أيضاً كشهود للوقائع وجمع المعلومات والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والخروقات للقانون الدولي الإنساني. وهذا العنصر أساسي لضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

ويجب ألا تمر الجرائم ضد الصحفيين أنفسهم دون عقاب. وتعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب يستلزمان اتخاذ تدابير وقائية لمعالجة أسباب العنف ضد الصحفيين والإفلات من العقاب. وهذا يشمل الحاجة للتعامل مع مسائل كالفساد والجريمة المنظمة ووضع إطار فعال من أجل سيادة القانون.

وفي المؤتمر الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في عام ٢٠١٢، اتفقت الدول الأطراف في القرار بشأن خطة العمل الرباعية على تعزيز حماية الصحفيين ودور العاملين في المجال الإعلامي. ولا بد من الإبلاغ عن التقدم المحرز في المؤتمر القادم في عام ٢٠١٥. ونحتاج أيضاً إلى التثقيف بشأن التدابير الوقائية وتسلط الضوء على أسباب العنف ضد الصحفيين. ولهذا الغرض، لدينا مسؤولية مشتركة لتثقيف قواتنا المسلحة بشأن حماية المدنيين والصحفيين بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وعلينا أن نتأكد أيضاً من تقديم مرتكبي الجرائم ضدهم للعدالة.

وبلدان الشمال تدعم مجموعة من المبادرات ذات الصلة بموضوع مناقشة اليوم. وأود أن أذكر بعض هذه المبادرات. فالنرويج، بالشراكة مع الأرجنتين والنمسا واندونيسيا وأوغندا، قادت سلسلة من المؤتمرات الإقليمية حول موضوع "حماية

في وحدات عسكرية خاضعة للرقابة تستتر خلفها جرائم الحرب غالبا. ثمة اعتبارات أخلاقية ووجودية في هذا الشأن ينبغي عدم إغفالها في هذه المناقشة.

وكما فعلنا في مناسبات أخرى، يكرر وفدي نداءه من أجل احترام الولايات الرئيسية لمختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة تجنبا لازدواجية العمل بلا طائل، والانحراف عن المعالجة السليمة التي تستحقها تلك المسائل. وفي حين أننا نقدر الاهتمام الذي يوليه المجلس واليونسكو الآن بشأن سلامة الصحفيين، نرى أنه يتعين أن يتولى مجلس حقوق الإنسان تحديدا، ومقرره الخاص عموما، معالجة مسألة سلامة الصحفيين، خاصة وأن لدى المجلس أدوات قيمة، من بينها إطلاق النداءات الطارئة وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وفي رأينا، فإن الخطر المائل دوما لتسييس المسائل المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، في حالة الصحفيين هذه، يعرضها على هيئات سياسية الطابع، مثلما في حالة مجلس الأمن بلا شك، إنما يقوض الرسالة الضرورية لإبداء الاحترام التام والكامل لحقوق الإنسان لكل البشر. تلك هي قراءتنا وهذا هو فهمنا على الأقل. وهناك قراءات كثيرة أخرى، بالطبع. من يدري كم هو عدد القراءات الأخرى للحالة هذه؟ فقد استمعنا إلى عدد من الآراء بشأن هذا الموضوع بالذات، ومن هذا التنوع، سيستخلص كل واحد استنتاجاته.

وهذا يقربنا من شيء ينبغي أن يكون هو المفتاح الذي لا مفر منه - وأعني السياق. لقد لقي صحفيون حتفهم في بلدي.

وهناك حالتان مثيرتان للقلق في إكوادور مؤخرا. وتشمل الحالة الأولى هذا العام، فاستو بالديفيسو الذي يجري التحقيق معه حاليا. وقد احتجز المدعي العام والشرطة في بلدي سبعة أشخاص مشتبه بهم، جميعهم كان على صلة بأنشطة الربا والاتجار بالمخدرات في الماضي. وتشمل حالة الاحتجاز الأخرى في عام

الجميع، بغض النظر عن حالة أي شخص أو مهنته. ولكن، علينا أن نتوخى الحذر من حيث عدم اعتبار كل جريمة قتل لشخص يعمل صحفيا بمثابة خرق لحرية التعبير بالضرورة، بينما هي قد تكون في الحقيقة جريمة عادية. وفي كل الظروف، فإن إكوادور تطالب الدول كافة ألا تسمح بأن يمضي قتل الصحفيين دون عقاب.

واليوم، ننخرط في هذه المناقشة بشأن حماية الصحفيين في النزاع المسلح حصيصا. وهذه الحماية تُعرف، أولا وقبل أي شيء، في إطار الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني للمدنيين في حالات النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، فإن إكوادور تدين قتل كافة المدنيين وغير المحاربين - بما في ذلك الصحفيين، طبعاً - نتيجة للأضرار الفادحة في العمليات التي لا توجه إلى أهداف عسكرية، كما تعرف ذلك قوانين الحرب، أو في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون التي يدينها القانون الدولي والتي يمكن تنفيذها الآن باستخدام وسائل للتحكم عن بعد بلا تمييز بين المحاربين المسلحين والسكان المدنيين، بما في ذلك الصحفيين، الذين يجب حمايتهم في كل الظروف.

وهناك عنصر ثان فيما يخص حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة، وذلك هو حق المجتمع في الوصول إلى المعلومات المتيقن منها، وحقه المتلازم، وأعني حرية التعبير عن الرأي. ووجود الصحفيين في خضم النزاعات المسلحة ساعد المجتمعات على أن تفهم أهوال الحرب بشكل أفضل وعلى أن تعرف بوضوح من هو المعتدي الحقيقي ومن يمارس حقه في الدفاع عن النفس وتقرير المصير.

إن هذا الدور للصحفي المتلزم والمستقل والأمين لا بد أن نحمله. ومع ذلك، نرى من الضروري النظر في حالة من يمارسون الأنشطة الصحفية وهم في الحقيقة أقرب إلى أن يكونوا وكلاء دعاية لواحدة أو أخرى من القوى المنخرطة في النزاع، حتى وإن كان عملهم هذا تطوعيا، عندما ينخرطون

فإننا نعمل من أجل الوصول إلى عالم تسوده العدالة والسلام، يعزز كلاهما بعضا. ونحن بحاجة إلى هذا العالم لكي لا نحتاج إلى الشعور بالأسف ليس لقتل الصحفيين فحسب، بل أيضا لفقد العديد من الضحايا الأبرياء. وبقينا أن جميع الوفیات تدعو للأسف. ويرمي بياني في الأساس إلى إيجاد سبل لكفالة السلام.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية تأييدها لضرورة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، بمن في ذلك الصحفيون وجميع العاملين في وسائل الإعلام. ونؤكد مرة أخرى أيضا على أن المسؤولية عن الحماية تقع أساسا على عاتق الدول ذات السيادة، وهي بحاجة إلى التقيد بالقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

والسبيل الأفضل لحماية المدنيين، بمن في ذلك الصحفيون وموظفو وسائل الإعلام، يمر عبر الدبلوماسية والحوار، وليس عبر استخدام القوة. وهما أيضا أفضل سبل لتحقيق السلام. ويجب أن نسعى إلى حماية المدنيين في الصراعات المسلحة دون اللجوء إلى استخدام القوة. وفي ذلك الصدد، فإنه يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الوسيط الموضوعي التزيه المحايد بين أطراف الصراع، لتمهد بذلك الطريق للحل السلمي الدائم. وذلك هو السبيل الوحيد ليس إلى تجنب فقدان الضحايا الأبرياء فحسب، بل لتجنب أي خسائر في الأرواح. ويجب أن تركز عمليات حفظ السلام على استخدام نفوذها السياسي ودورها المتمثل في توفير الدعم الشامل لأطراف الصراع في عملية البحث عن حل سلمي. ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام جزءا من الحلول السياسية للصراعات وليس بديلا عنها.

وفي ذلك الصدد، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) في آذار/مارس الماضي، الذي يشير إلى إنشاء لواء تدخل لتحييد جماعات مسلحة بعينها، والحد من الخطر الذي تشكله على سلطة الدولة وعلى الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية،

٢٠١٢ خوان أنطونيو سيرانو سيلجادو، شقيق وزير الداخلية في إكوادور، وهو مصور صحفي قتل على أيدي مجموعة من الشباب كانوا يتعاطون المخدرات. ووفقا للتحقيقات حتى الآن، فليس لأي من هاتين الحالتين المؤسفتين أي صلة بالحياة الصحفية لهذين المواطنين. وحين تلت السيدة كاثلين كارول هذا الصباح قائمة بأسماء البلدان - ولم تكن مكتملة وتفتقر إلى السياق والكفاءة عندئذ - فقد بدا ذلك ممارسة ملتوية وتعطي فكرة خاطئة عن الافتقار إلى الأمانة والجدية الصحفيتين. وفي الوقت الذي نسعى فيه اليوم إلى تحقيق هذين الشرطين المهنيين، فإن تغلب الكراهية على الدقة التامة لن تكون نتيجته سوى التسييس.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أذكر أن من شأن هذا النوع من الرصد الإلكتروني العشوائي الذي شهده مواطنو العالم في الأسابيع الأخيرة أن يعرض حياة الصحفيين ومصادرهم للخطر، وخصوصا في حالات الصراع المسلح. وتؤيد إكوادور - بصفتها دولة متنسبة إلى السوق الجنوبية المشتركة - تعليقات الممثل الدائم للبرازيل هذا الصباح فيما يتعلق بضرورة اعتماد قواعد المتعددة الأطراف تحكم الإنترنت من أجل ضمان حماية خصوصية اتصالات الأفراد واحترام سيادة الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد اسكالونا أوهدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم كثيرا، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. ونود أيضا أن نشيد بجميع الصحفيين الذين فقدوا أرواحهم في سياق الظروف المذكورة في الدعوة إلى هذه الجلسة.

وتأمل جمهورية فنزويلا البوليفارية، بل تعمل من أجل عالم يسوده السلام وخال من العنف، بوصفه السبيل الحقيقي الوحيد لتجنب هذه الأحداث المأساوية. وما دامت الحرب مستمرة سنواصل إبداء الأسف على هذه الأحداث. وعليه،

وعليه، فإن هذا الأمر يتعلق بالصحفيين بوجه عام، الذين يعملون داخل مجتمعاتهم المحلية وأماكن عملهم. ومع كل الاحترام الواجب لهم، إلا أن دور الإبلاغ ليس قاصرا على الصحفيين وحدهم. فنحن نتكلم أيضا عن أشخاص - مثل السيد جوليان أسانغ وإدوارد سنودن - اللذين يعرضان حياتهما للخطر في سياق السعي إلى الحقيقة والعدالة. وقد تمكن كلاهما من الكشف عن معلومات هائلة فيما يتعلق بأحد أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: حرب المعلومات. ويستحق أمثال هؤلاء المحررين الصحفيين الحماية من قبل المجتمع الدولي أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيسة على دورها القيادي في عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات الإعلامية القيمة التي قدمها معالي السيد يان إلياسون نائب الأمين العام، والسيد ريتشارد إنغيل، من شبكة إن بي سي نيوز، والسيدة كاثلين كارول، من وكالة الأنباء "أسوشيتد برس"، ولجنة حماية الصحفيين، والسيد مصطفى الحاج عبد النور، مراسل وكالة الأنباء الفرنسية، والسيد غيث عبد الأحد، مراسل صحيفة الغارديان.

في عام ٢٠١٢، ارتفع عدد الصحفيين الذين قتلوا على الصعيد العالمي بصورة مأساوية، إذ بلغ في مجموعه أكثر من ١٢٠ صحفيا، من بينهم العديد من الصحفيين اليابانيين. نود أن نعرب عن خالص تعازينا في أولئك الذين لقوا حتفهم وهم يبذلون الجهود في التحري وتقديم الحقائق لكل سكان العالم. في ضوء هذه الخلفية، فإن عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة تركز على حماية الصحفيين أمر مفيد وجيد التوقيت. ومن المهم بشكل خاص أن يستمع المجلس، المسؤول عن السلم والأمن الدوليين، مباشرة إلى آراء الصحفيين الذين يعملون في

لتهيئ بذلك الفرصة للقيام بأنشطة تحقيق الاستقرار هناك. وتؤيد فترويا حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونذكر أيضا ضرورة حماية المدنيين المتضررين من الصراع، ونشجب الفظائع التي ارتكبتها جماعات مسلحة معينة. ومع ذلك، فإننا نخشى أن يشكل إنشاء لواء التدخل هذا سابقة سلبية للكيفية التي تنفذ بها عمليات حفظ السلام. وبالنسبة لجمهورية فترويا البوليفارية، فإن من المهم أن تؤكد بقوة على ألا يشكل إنشاء ذلك اللواء سابقة للكيفية التي يضطلع بها المجلس بأعماله تحت أي ظرف.

ونشعر بقلق بالغ أيضا لاستمرار استخدام المنظومات الجوية ذاتية التشغيل - الطائرات بلا طيار - في سياق عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أن تلك الطائرات لا تزال تستخدم حاليا لحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها، فإنه لا تتوفر لنا من الضمانات ما يكفي لعدم استخدامها أدوات للحرب في المستقبل القريب. واستنادا إلى إنشاء لواء التدخل فيبدو أن الاتجاه الجاري الآن هو تبرير كل شيء باسم حماية المدنيين.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح أننا عندما نتكلم عن الصحفيين والإعلاميين فإننا لا نشير إلى المراسلين الصحفيين ومحرري الأعمدة العاملين في تكتلات وسائط الإعلام الرئيسية فحسب، إنما نشير أيضا إلى جميع أولئك الذين يكشفون - من نطاق مجتمعاتهم المحلية أو أماكن عملهم - لمجتمعاتهم وللعالم بأسره عن التجاوزات والانتهاكات التي تحدث على أساس يومي.

وينبغي ألا ننسى ذكر أن المنافذ الإعلامية قد بدت في حالات متكررة وكأنها أدوات للتحريض على العنف والحرب. وعليه، ينبغي أن نخطط علما بحقيقة أن تلك الشبكات مسؤولة هي الأخرى عن قتل الصحفيين في الصراعات المسلحة. وسواء كان ذلك عن عمد أو خلاف ذلك فإنها تعرض نفسها لمخاطر ليست على استعداد لها.

غير المرتبطة بالصراعات ويتعرض فيها الصحفيون أيضا لخطر بالغ. ينبغي أن يجد مجلس الأمن السبل الكفيلة بالحوّل دون وقوع الصحفيين فريسة لحالات مأساوية، وأن يحث أكثر على الممارسات الجيدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد بيفوفاروف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية: أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على تنظيم جلسة اليوم لمجلس الأمن، المكرسة لتناول مسألة مهمة هي حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن امتناننا للسيد إلياسون على إحاطته الإعلامية الضافية، وكذلك لمثلي وسائط الإعلام الرئيسية الموجودين بين ظهرانينا اليوم.

لا يشك أحد اليوم في أن الإعلام يؤثر تأثيرا مباشرا على العمليات السياسية الرئيسية التي تجري في العالم. خلال العامين الماضيين، شهد العالم زيادة مطردة في عدد الصحفيين الذين قتلوا أو أصيبوا أثناء أداء واجباتهم المهنية. وللأسف، فإن أحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع غير المقبول الزيادة في عدد المناطق التي تشهد حالة من عدم الاستقرار، وعدم كفاية الآليات القانونية الدولية لحماية الصحفيين، وإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، ووضع العقوبات أمام أنشطة الصحفيين المهنية، وحالة الحملات الإعلامية العالمية.

تكشف لنا أحداث الربيع العربي، لا سيما في سوريا، والأبناء المفزعة القادمة من البلدان الأخرى في المنطقة، الثمن الحقيقي الذي ندفعه نظير اطلاعنا على الحالة الحقيقية داخل مناطق الصراع. بينما يحاول الناس العاديون الهرب وإنقاذ أنفسهم من الفوضى وحمامات الدماء، يسعى الصحفيون

الميدان ولديهم خبرة واسعة في تغطية الصراعات الدائرة على الرغم مما يواجهونه من خطر بالغ على الصعيد الشخصي.

الاعتداء على الصحفيين اعتداء على حرية التعبير. وكما ورد في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، لا يمكن أن تكون هناك مواطنة واعية ونشطة وملتزمة بدون أن تتوفر لها حرية التعبير، لا سيما حرية الصحافة. على وجه الخصوص، لولا العمل الشجاع الذي يقوم به الصحفيون، لما عرف العالم شيئا عن معاناة الناس خلال الصراعات الجارية، حين تقع العديد من انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية. توفير الحماية للصحفيين يعني تسليط الضوء على المعاناة، وإطلاع الناس على الحقيقة، والمساهمة في تحسين الحالة. بعبارة أخرى، الصحفيون ليسوا، فحسب، مدافعين عن حرية التعبير، بل يؤدون دورا مهما في توطيد الديمقراطية من خلال تقاريرهم وإسهاماتهم في النهوض بحقوق الإنسان.

تشكل اتفاقيات جنيف أول إطار قانوني لحماية الصحفيين، ثم تهيأ له المزيد من التطوير من خلال اعتماد القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) وخطة العمل التي ذكرتها للتو. بيد أننا ما زلنا نواجه تحديات في تنفيذ تلك الأطر.

على وجه الخصوص، مكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما من حيث منعه، أمر بالغ الأهمية. في الحالات التي توفي فيها صحفيون يابانيون أو قُتلوا، طلبت الحكومة اليابانية إلى الدول المعنية تقديم معلومات مفصلة عن كل حادثة، وتوقع إقامة العدالة. تؤكد اليابان، مع الشناء، على أهمية الجهود الرامية إلى توثيق حالات قتل الصحفيين، ورصد استجابة الحكومات لمثل هذه الأفعال ونشر النتائج، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها لجنة حماية الصحفيين ومنظمة اليونسكو.

يوضح القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) مسألة حماية الصحفيين. بيد أنه لا يزال يتعين تحسين الظروف الأمنية للصحفيين. علاوة على ذلك، ينبغي أن نتذكر أن هناك العديد من القضايا

من العقاب. ونرى أنها وثيقة مهمة في إطار الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب للأشخاص والكيانات الإجرامية التي تهدد تهديدا مباشرا موظفي وسائط الإعلام في مناطق الصراع.

يمكن أن يصبح تعزيز الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية المهنية على الصعيد العالمي أيضا جزءا مهما من الجهود الرامية إلى تحسين أمن الصحفيين عموما. ينبغي أن تدأب هذه المنظمات غير الحكومية على توجيه انتباه الحكومات إلى أوجه القصور في توفير الحماية المادية والحماية القانونية لموظفي وسائط الإعلام. ونعتقد أن التعاون الوثيق بين مختلف الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية يمكن أن يوفر زحما إيجابيا، بما في ذلك تنقيح قائمة مجالات النشاط الإعلامي الجديدة - مثل فضاء المدونات - حيث ينبغي أن يتمتع الصحفيون بنفس الحقوق التي يتمتعون بها عندما كانوا يعملون في مناطق الصراع.

وترى أوكرانيا أن أحد أكثر الجوانب إشكالية في حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة ليس انعدام الإطار القانوني الدولي، بل وجود آليات محددة للتنفيذ. ومن الأمثلة على ذلك صعوبة تقديم الأشخاص المسؤولين عن أعمال الاعتداء على مثلي وسائط الإعلام في مناطق الصراع للمسائلة. في رأينا، من المهم للغاية أيضا، على مستوى الأمم المتحدة، التمييز بوضوح بين الأنشطة الصحفية أثناء النزاعات المسلحة والتجسس. فلأسف، كثيرا ما يستخدم الاتهام بالتجسس في بعض الدول أساسا قانونيا لمنع الصحفيين من الوصول إلى مناطق الصراع وسببا لاحتجازهم بصورة غير قانونية.

في ذلك السياق، تشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء الاتجاه الحالي للمواجهة الإعلامية المتفاقمة مما يمكن أن يعمق أزمة الثقة المتبادلة بين الدول، ويؤثر على بعض الاتجاهات الإيجابية التي تبلورت في الأمم المتحدة لحماية حرية الصحفيين وحرية التعبير.

مسعى معاكسا، إذ يحاولون الوصول إلى مثل تلك المناطق بغية تزويدنا بآخر الأخبار. للأسف، فإن شجاعتهم ومهنتهم تكلفهم في بعض الأحيان أرواحهم أو صحتهم.

أود أن أشير إلى أن الصحفية الأوكرانية أنهار كوتشينيفا، قد تمكنت، بفضل نجاح محاولتها الهرب قبل بضعة أشهر، من العودة إلى ديارها من الأسر في سوريا، حيث قضت قرابة ستة أشهر. خلال السنوات العشر الماضية، لقي أكثر من ٢٠ صحفي أوكراني مصرعهم وهم يؤدون واجباتهم على خط إطلاق النار. ولهذا السبب، في رأينا، ينبغي أن تجيب مناقشة اليوم عن السؤال: كيف تستطيع الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، أن تسهم بفعالية أكبر في حماية الصحفيين من العنف ووقايتهم من الخطر حين يعملون في مناطق الصراع؟

يمثل تعزيز حرية التعبير ووضع إطار متين للقانون الإنساني الدولي، إطار يضمن للصحفيين الحق في العمل في بيئة خالية من الخوف من الاضطهاد والاعتداء، إحدى الأولويات الرئيسية لأوكرانيا وهي تتولى في عام ٢٠١٣ رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنصب نائب رئيس لجنة الإعلام بالأمم المتحدة.

وترى أوكرانيا أن الصحافة الحرة والمستقلة والمسؤولة والمهنية هي الأساس لمجتمع مدني ديمقراطي حديث. يدعم بلدنا جميع الآليات الدولية الرامية إلى تعزيز حماية الصحفيين في جميع أنحاء العالم، لا سيما الآليات التي وضعها مجلس حقوق الإنسان. لقد أيدنا القرار الذي اتخذته المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بهدف تحسين الوضع في هذا المجال. تشارك أوكرانيا أيضا بنشاط في ما تقوم به منظمة اليونسكو من عمل يهدف إلى تعزيز الاستجابة الحكومية الدولية للعنف والأعمال العدوانية ضد الصحفيين العاملين في مناطق المخاطر العالية والمناطق الخطرة.

ويؤيد بلدي بقوة التنفيذ الكامل للمبادئ الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات

من أهم العقبات أمام الدور الإيجابي الفعال للمجتمع الدولي تجاه حل النزاعات المسلحة هي النظرة المغلوطة عن حقيقة ما يجري على أرض الواقع. ولا يمكن التغلب على هذه العقبة بدون وجود صحفيين وإعلاميين مهنيين مؤهلين في قلب الحدث لينقلوا إلى الخارج الصورة الدقيقة للواقع. ومع أن التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أتاح فرصة غير مسبوقة لعامة الناس في نقل الخبر ونشره على مستوى واسع، إلا أن دور الصحفيين المهنيين لا زال دورا لا يمكن الاستغناء عنه في نقل الحقيقة بصورة نزيهة في حالات النزاع المسلح كما هو في حالات السلم.

ولذلك فإنه مما يؤسفنا حقا أن عمليات القتل والسجن والاضطهاد ضد الصحفيين والإعلاميين لا زالت على قدم وساق في أنحاء العالم، بل وازدادت في الأعوام الأخيرة، كما يتبين من التقارير المعنية بذلك. وقد شهدت منطقتنا نصيبا كبيرا من هذه الانتهاكات.

وبحسب لجنة حماية الصحفيين، قتل في سوريا وحدها ٤٥ صحفيا خلال العامين الماضيين. بالإضافة إلى أعداد أكبر من ذلك بكثير من الصحفيين والإعلاميين، تعرضوا ويتعرضون للقمع والتعذيب والاعتقال التعسفي والتهديد على يد الأجهزة الأمنية للنظام السوري، الذي كانت القيود الهائلة التي وضعها على حرية الإعلام من أحد أسباب الثورة الشعبية ضده، والذي لا زال يدير آلة إعلامية تضليلية تهدف إلى التعتيم على شعبه وتسعى بشكل مكشوف إلى تضليل الرأي العام العالمي بشأن حقيقة الجرائم التي يرتكبها بحق الشعب السوري.

وفي فلسطين المحتلة، يتواصل تعرض الصحفيين لانتهاكات خطيرة، بما فيها اعتداءات دموية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، ويتم توثيق المئات من الانتهاكات سنويا. لقد أبدت دولة قطر اهتماما كبيرا بتعزيز حرية الصحافة والإعلام ورفع مستوى مهنيته، إيمانا بالدور الحاسم الذي يؤديه

ونشدد مرة أخرى على عدم مقبولة نشر المعلومات التحريضية والتحيزة، خاصة التي يتم الحصول عليها بصورة غير قانونية، من أجل تحقيق منافع ظرفية سياسية. يمثل دعم وتمكين الصحفيين الذين يشاركون في تغطية الأحداث في مناطق الصراع أداة أساسية من أجل بيئة إعلامية صحيحة وذات جودة عالية في العالم.

وتؤمن أوكرانيا وإمنا قويا بضرورة تطوير الخبرة بهدف تحسين عمليات التحقيق ومحاسبة من يمنع ممارسة الحق المشروع للصحفيين في العمل في مناطق عدم الاستقرار.

أخيرا، نحن نشيد أيضا بالصحفيين الذين لقوا حتفهم أو جرحوا أثناء أداء واجباتهم المهنية. سيظل بلدنا مؤيدا نشطا للصحافة الحرة والأمنة. ونحن نرى أن مجلس الأمن والأمم المتحدة طرفان فاعلان أساسيان في تعزيز الحقوق الأساسية والحريات للصحفيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد آل ثاني (قطر): أود بداية، أن أهنيكم على رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأعبر عن التقدير لوفد المملكة المتحدة على القيادة الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. كما نشكركم على المبادرة بعقد هذه الجلسة. ونشكر سعادة السيد إلياسون على مشاركته وضيوفكم الصحفيين، السيد إنغيل والسيدة كارول والسيد عبد النور والسيد عبد الأحد، على ما أفادونا به من واقع خبراتهم، ونعبر عن التقدير لمهنتهم العالية.

كما هو معلوم لديكم، ليست هذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها مجلس الأمن في مسألة حماية الصحفيين. وبما أن الجلسة السابقة قد عقدت برئاسة دولة قطر أثناء رئاستها للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإنه يسعدنا المشاركة في هذه الجلسة ويسعدنا أن نرى إقبال الدول الأعضاء على المشاركة فيها أيضا.

والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب، والنظر في وضع شروط خاصة للمساءلة في حال إيذاء الصحفيين، وكذلك النظر في تضمين حماية الصحفيين في ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن القانون الدولي يضمن حماية الصحفيين، لا سيما بموجب المادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية. وينبغي التأكيد على مضمون قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦) والبيان الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/PRST/2013/3) المتعلق بحماية المدنيين في مناطق الصراع والعمل على تحقيق مقاصدهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد يوريني سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة لمجلس الأمن.

لقد استمعنا باهتمام إلى عدد من البيانات أثناء جلسة اليوم التي أثرت هذه المناقشة بشأن الجوانب التي تضع الصحفيين في طريق الخطر في مناطق النزاع المسلح، والحاجة إلى التمييز بين الصحفيين والنشطاء، والحاجة إلى تنفيذ تدابير على مستوى الدولة وداخل المجتمع الدولي من أجل حماية أرواح هؤلاء الأشخاص.

تؤيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات بطبيعة الحال صياغة القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، التي تفيد بأنه ينبغي اعتبار الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها الذين يقومون بأنشطة مهنية تحفها المخاطر في مناطق النزاع المسلح مدنيين واحترامهم وحمايتهم بهذه الصفة.

قطاع الإعلام في تنوير المجتمع وترسيخ الحضارة وبأن حرية التعبير هي حجر الأساس للديمقراطية. لا يمكن لقطاع الإعلام أن يؤدي مهامه النبيلة على الوجه التام من غير أن تكون حرية وصول الصحفيين إلى مواقع الأحداث مضمونة ومن غير أن تكون سلامتهم وأمنهم الشخصيين مضمونين كذلك.

استضافت دولة قطر المؤتمر الدولي لحماية الصحفيين في المناطق الخطرة، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بهدف تحقيق التنسيق وتوحيد المبادرات المطروحة في مجال حماية الصحفيين وتعميق الحوار بين المنظمات الدولية من أجل الخروج برؤية واستراتيجية موحدة في هذا الشأن. كما يبذل مركز الدوحة لحرية الإعلام جهوداً لمواجهة العنف الذي يتعرض له الصحفيون من خلال برنامج تدريبي رائد يهدف إلى تدريب الصحفيين العرب على وسائل السلامة، هو برنامج علي حسن الجابر لحماية وسلامة الصحفيين، نسبة إلى المصور القطري الذي لقي مصرعه خلال تغطية الحرب في ليبيا عام ٢٠١١.

لا شك أن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح هي من أولويات العمل الدولي في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أنه يجب إيلاء اهتمام خاص إلى فئات المدنيين الأكثر عرضة للمخاطر التي تترتب على النزاع المسلح. والصحفيون الذين يقومون بمهام لا غنى عنها في نقل المعلومات من مناطق النزاع المسلح بسبب طبيعة عملهم من الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، وهذا ما يتطلب التأكيد على قدسية هذه المهنة وعلى ضرورة التزام جميع الأطراف المتنازعة بسلامة وأمن وحرية الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام المرتبطين بهم، وعدم تعريضهم للخطر أو حجز حريتهم أو استغلالهم لأية أغراض. وعلى وجه الخصوص نشدد على مسؤولية قوات الاحتلال عن عدم استهداف الصحفيين. ومن أجل ضمان الالتزام بذلك، يجب أن تكون هناك عواقب للتعرض بسوء إلى الصحفيين. ويجب التأكيد في جميع الحالات على مبدأ المحاسبة

والجانب الثالث الذي أود أن أذكره من حيث الخطر على حياة الصحفيين تناوله بالفعل زميلاني ممثلا البرازيل والإكوادور، وهو يتعلق بقرار صادر عن السوق الجنوبية المشتركة التي تدين بوضوح الرقابة الهائلة التي اكتشفت في جميع أنحاء العالم في الأسابيع الأخيرة. وهذا التجسس باستطاعته أيضا أن يعرض الصحفيين للخطر، حيث يمكنه الكشف عن مصادرهم؛ في حين أنه يهدد كذلك سلامتهم البدنية وعملهم كصحفيين.

ونحن نوافق تماما على حاجة الأمم المتحدة إلى العمل على تطوير الهياكل المؤسسية لكفالة الإدارة العالمية لشبكات الاتصالات الرقمية التي، للأسف، تكمن حاليا في أيدي القطاع الخاص، أو هي تحت سيطرة حفنة من الدول.

إن تناول حماية الصحفيين ينطوي بالتأكيد على حرية التعبير التي يعترف بها القانون الدولي، وتعترف بها الغالبية العظمى من دساتير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن إلى جانب حرية التعبير، هناك أيضا حرية الصحافة، وكلتاها تتعلقان بالصحفيين والإعلاميين. ومع ذلك، إن هاتين الحريتين تنطويان كذلك على ثقل أساسي موازن، وهو حق المجتمعات في التواصل والحصول على المعلومات. وهذا الحق يجب بالتالي احترامه وحمايته أيضا.

ولقد أثبتت الأشهر الأخيرة أن تدفق المعلومات، التي كشفت للرأي العام العالمي عن وجود شبكات تجسس واسعة النطاق ومنهجية وذات قاعدة عريضة، أدت إلى وضع يهدد ليس الصحفيين أو الذين يوفرون المعلومات فحسب، وإنما يهدد أيضا رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وخطورة البعض قد وصلت إلى مستوى لا يهدد حياة الصحفيين فحسب، ولكن أبعد من ذلك، حياة رئيس دولة - كما في حالة الرئيس إيفو موراليس أيمبا. فثمة بلدان حرمتها من حق التحليق فوق مجالها

ومنذ اتخاذ القرار، ما فتئت سلامة الصحفيين في الصراعات المسلحة مدعاة قلق المجلس والأمم المتحدة برمتها. سنة بعد سنة، نعلم أن عددا متزايدا من الإعلاميين يُقتلون. ولقد استمعنا إلى نائب الأمين العام وهو يقول إن ٦٠٠ صحافي قد قتلوا في العقد الماضي وإن الجناة، في ما يزيد على ٩٠ في المائة من تلك الحالات، كانوا بمنأى عن العقاب.

وبالإضافة إلى تسليط الضوء على المساهمات المقدمة في المناقشة الجارية اليوم، تود بوليفيا أن تؤكد على بعض النقاط الأخرى المتعلقة بالمخاطر التي يواجهها الصحفيون والحالات التي تجعلهم عرضة للخطر. ومن الواضح أن إحدى تلك المخاطر هي الدعاية المتزايدة لشن الحروب، التي تستخدم المعلومات كسلاح آخر في الصراع المسلح.

وأذكر بأنه قبل عامين، أي قبل سقوط القذافي، رئيس ليبيا آنذاك، كان ثمة عدد من الشبكات الإخبارية الدولية التي تنشر الصور عن وصول المتمردين حينئذ إلى الساحة الخضراء في طرابلس. وبُعِيدَ ذلك، علمنا أن كل الصور كانت مدبرة، كما لو كانت فيلما، ومن ثم بثها عدد من شبكات التلفزة. وهذا النوع من الدعاية للحرب - أي استخدام الصحافة كوسيلة - هو أيضا أحد العوامل التي تعرّض حياة الصحفيين وأفراد وسائط الإعلام للخطر.

والعامل الثاني يتعلق بأمر ذكره اليوم ممثل الأرجنتين، ألا وهو ظروف العمل الصعبة والمحفوفة بالمخاطر التي يضطر العديد من الصحفيين الاضطلاع بمهامهم في ظلها، مما يعرض حياتهم للخطر. ومع ذلك، فهو يتعلق أيضا بالمصالح الاقتصادية لشبكات الاتصالات العالمية الرئيسية التي، في كثير من الحالات، تكون مرتبطة بأحد الأطراف في صراع مسلح بعينه. وبدلا من أن تكون موضوعية ومحيدة وغير متحيزة، تصبح جزءا من الصراع، فتشوه الحقيقة ومن ثم تعرّض الصحفيين للخطر.

المسلح أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان بغية كفالة حماية المدنيين المتضررين.

وبالانتقال إلى المسألة المحددة ألا وهي حماية الصحفيين، فإن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وبروتوكولاتها الإضافية وغيرها من الصكوك ذات الصلة توفر أساسا متينا لحماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون، في حالات الصراع المسلح. والمادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول بالتحديد تنص على أنه يحق للصحفيين المتمتع بجميع الحقوق والحمايات الممنوحة للمدنيين في الصراعات المسلحة.

والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم تركز على المخاطر التي غالبا ما يواجهها الصحفيون الذين يغطون الصراعات، بما في ذلك الهجمات العنيفة، والاعتقالات، والاحتجاز، وفي الحالات القصوى، الموت. والواقع أن هذه المسألة تستحق اهتماما جديا، نظرا لأنه طوال السنوات العشر الماضية، لقي ما يقارب ألف صحفي حتفهم، بمن فيهم حوالي ١٢١ قتلوا في عام ٢٠١٢.

ونذكر الدور الهام الذي يضطلع به الصحفيون في توجيه انتباه المجتمعات الوطنية والإقليمية والدولية لتأثير حالات النزاع من خلال تقاريرهم التي يمكن تلقيها في الوقت الفعلي، في ظل هذا العصر الرقمي. ويضطلع العديد من الصحفيين بمسؤوليتهم بمهنية وموضوعية. بيد أن، كانت هناك أيضا حالات للصحفيين العاملين مع بعض وسائل الإعلام التي تظهر تقاريرهم انحيازاً لصالح جانب واحد من النزاع، فضلا عن حوادث الصحفيين الآخرين الذين ينخرطون في أنشطة تتعارض مع مركزهم، بما في ذلك التجسس.

يمكن أن يكون عمل الصحفيين محفوفاً بالمخاطر، خصوصا إذا كانوا يرسلون تقارير من جانب واحد من النزاع، ومتهمين من الطرف الآخر بالتعاون مع العدو. وبينما قد

الجوي، في حين أن البعض الآخر سمح له بذلك شريطة تفتيش الطائرة الرئاسية التي، كما يعلم الجميع، تتمتع بحصانة وحرمة.

كل هذه المسائل ترتبط في ما بينها ارتباطا وثيقا، وتشكل جزءا من الهيكلية نفسها. وبهذا المعنى، نعتقد أن من الأهمية بمكان إجراء مناقشة تتصف بالمساواة من على منبر الأمم المتحدة بشأن هذه المواضيع المتعلقة بتعزيز الديمقراطية، والحوكمة الدولية، والمنظمة نفسها بالتأكيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد ندوهورا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح، مع التركيز على حماية الصحفيين. ونحن ممتنون للمعلومات المباشرة التي تضمنتها الإحاطات الإعلامية التي قدّمها العاملون في وسائل الإعلام من إن بي سي نيوز، ووكالة أسوشييتد برس، ووكالة فرانس برس، وصحيفة الغارديان.

ترحب أوغندا بالجهود المتضافرة التي يبذلها مجلس الأمن، ومختلف الجهات الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف كفالة توفير حماية أكثر فعالية للمدنيين في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، بما أن المدنيين يشكلون الغالبية العظمى من الإصابات في هذه الحالات، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وبينما يتم في كثير من الحالات اكتشاف علامات التحذير من الإخطار التي تهدد المدنيين في الوقت المناسب، لا يتخذ إجراء فوري حيالها في أغلب الأحيان، بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك الحساسيات السياسية، والافتقار إلى القدرة الكافية. لذلك، نؤكد على ضرورة مضاعفة العمل الجماعي لمنع الصراعات وحلها سلميا وحماية المدنيين، مع تحمّل السلطات الوطنية والجهات الفاعلة غير الحكومية المسؤولية الرئيسية. وفي هذا الصدد، ينبغي لأطراف الصراع

الإنسانية للتزاع. وتساعدنا على تذكر أن حماية السلم والأمن الدوليين مهمة في غاية الأهمية تؤثر على حياة ملايين من المدنيين الذين يعانون من ويلات الحرب، وسبل عيشهم ومستقبلهم. ويساعد الصحفيون في كشف الممارسات غير القانونية وغير الإنسانية في حالات التزاع ويسلطون الضوء على المعاناة وسوء المعاملة. ويساعدون المجتمع الدولي من خلال تقديم الحقائق الهامة في جهودهم الرامية إلى منع نشوب التزاعات والتأثير على الرأي العام العالمي.

وغالبا ما يضطلع بالعمل الهام والشريف للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في ظل الظروف الأكثر خطورة. وتزيد وظائفهم الحيوية من تعرضهم للخطورة، وأحيانا يتم استهدافهم عمدا بسبب تقاريرهم الإخبارية.

وأحدث مثال على ذلك هو الأزمة السورية. فتركيا، بوصفها بلدا مجاورا، أصبحت مركزا لاستضافة الصحفيين في طريقهم لتغطية التزاع القائم في سوريا، وتبذل قصارى جهدها لمساعدة العاملين في مجال الإعلام على القيام بواجباتهم المهنية وتسهيل مرورهم من سوريا وإليها. كما تبذل تركيا قصارى جهدها لمنح حق الوصول إلى الصحفيين الراغبين في إعداد تقارير عن المخيمات السورية في تركيا، ومساعدتهم على استخراج التصاريح اللازمة وتزويدهم بإحاطات إعلامية ثرية. واستقبل منذ عام ٢٠١١، ٤٠٦ وفد من وفود الصحفيين الأجانب في المناطق العامة في المخيمات، حيثما سمح لهم بالتصوير وإجراء المقابلات. وإضافة إلى ذلك، مدت تركيا يد العون إلى الصحفيين المحليين والأجانب الذين تعرضوا لعمليات الاختطاف أو الإصابة، وكان آخرها في سوريا وليبيا. وأود أن أحيط علما باستمرار الثغرات القانونية والإدارية في معالجة مسألة حماية الصحفيين على الصعيدين الوطني والدولي، جنبا إلى جنب مع المسائل المتعلقة بالتنفيذ والإنفاذ.

يمكن الصحفيون من الحصول على تغطية خاصة للخطوط الأمامية، كذلك يعرضون وضعهم كأشخاص مدنيين للخطر. ولذا فمن المهم الأخذ في الاعتبار كل تلك العوامل وغيرها تجاه دور ومسؤوليات الصحفيين العاملين في حالات التزاع من أجل وضع استراتيجيات أكثر فعالية لحمايتهم.

وختاما، نرحب باتخاذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في نيسان/أبريل ٢٠١٢، ونتطلع إلى تنفيذها بالتعاون مع الحكومات، ووسائل الإعلام، والرابطات المهنية والجهات المعنية الأخرى. وينبغي دعم تلك الجهود التي تكمل قرار مجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، وتعزيز الوعي بالصكوك والاتفاقيات الدولية القائمة واحترامها، وفيما يتعلق بالتهديدات الناشئة الموجهة ضد الصحفيين في التزاع، وخصوصا تلك التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول، ويجب أن تكون مصحوبة بتوجيهات عملية بشأن سلامة الصحفيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب للغاية.

لقد مرت سبع سنوات منذ اتخاذ القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، الذي حدد مسألة حماية الصحفيين في التزاع المسلح بوصفها مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ولكن للأسف، تشير الإحصاءات الأخيرة إلى أنه لا يزال الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام في التزاعات المسلحة يتعرضون للقتل، والتعذيب والاحتجاز والاستهداف والإصابة والتحرش والاختطاف.

وتذكرنا جميعا القصص والتجارب الشخصية والصور التي يقدمها لنا الصحفيون من الخطوط الأمامية بالعواقب

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١٧|٠٠.

وتعرب تركيا عن تقديرها لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها في هذا المجال، وتثني على مجلس الأمن لإبقاء هذه المسألة مدرجة على جدول أعماله. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على أن الحل المستدام لحماية المدنيين والصحفيين لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال منع نشوب النزاعات. وهو واجب ومسؤولية المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي وحاسم لبلوغ تلك الغاية.